

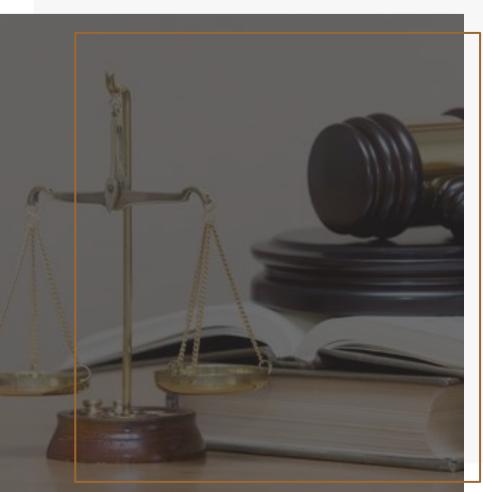
للمحاماة والاستشارات القانونية

عن المكنب

مكتب محامــاة مــرخص مــن وزارة العــدل تأسس على يد المحامي/ د. أسامة بـن سعيد القحطاني.

يضم المكتب فريق عمل متميز ذو كفاءات علمية ومهنية عالية ، يمارس المكتب نشاطاته في شـتى القضـايا و تتمثـل خدمات المكتب في الترافع عـن الغيـر وتقـــديم الاستشـــارات الشـــرعية والقانونية و أعمال المحاماة كافة.





رسالة المدير المؤسس

نحن نفخر بسمعة المكتب المليئة بالإنجازات والعلاقات المميزة مع العملاء، حيث إن من بين أهم أهداف المكتب؛ الإخلاص والأمانة والوضوح مع العميل، مع خدمته بمهنية عالية وأفضل ما يمكن حتى لو كان ذلك يتعارض مع المصلحة الذاتية للمكتب.





نبذة عن المكنب

يعتبر مكتب الدكتور أسامة القحطاني للمحاماة والاستشارات القانونية رائدا في أعمال المحاماة، ويحتل مكانة مرموقة من بين مكاتب المحاماة في المملكة، حيث شارك في عدد من القضايا الكبيرة والمتناولة إعلاميا، كما تمت الإشارة إليه عدة مرات في إعلانات الشركات المساهمة في السوق المالية السعودية. بالإضافة إلى أنه يخدم عُددا من الشركات الكبيرة المعروفة والشخصيات المرموقة. ويقوم المكتب بخدمة عملائه داخل المملكة وخارجها أيضا من خلال التحكيم وتنفيذ الصفقات العقارية والتجارية بالخارج أيضا.



مكنب المحامي د. أسامة بن سعيد القحطاني



الرسالة

مشاركة السلطة القضائية في استظهار الحقائق؛ لتحقيق العدل وحماية الحقوق ورد المظالم لأهلها.



الرؤية

نسعى دائما وأبداً في أن نصبح أحد الكيانات القانونية الرائدة بالمملكة.

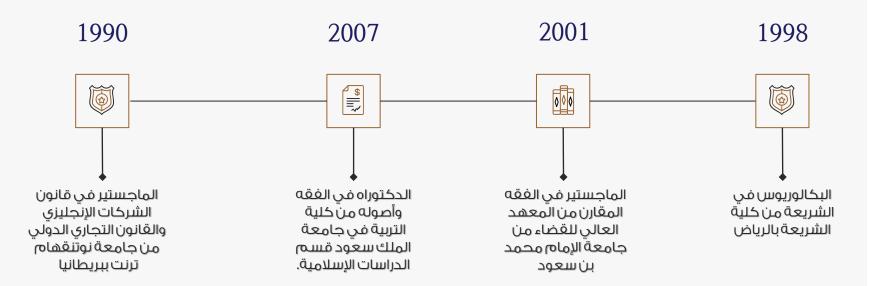


القيم

تحقيق العدالة، التميز، والانجاز. والعمل بجد واجتهاد بإخلاص وأمانة، لتحقيق رؤية ورسالة مؤسس المكتب

نبذة عن المدير المؤسس د. أسامة بن سعيد القحطاني

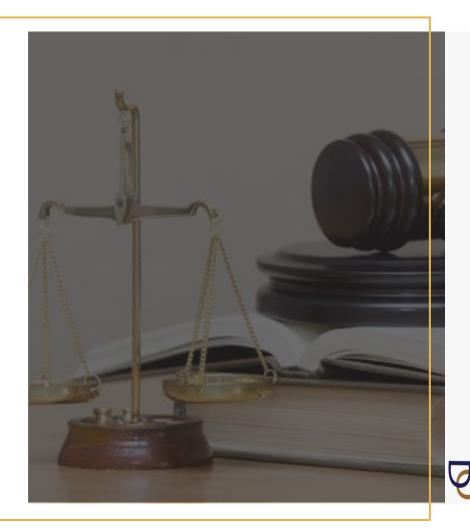
المؤهلات





المشاركة العلمية في العديد من المؤتمرات والندوات والمحاضرات العلمية الرسمية.

تدريس الفقه والقانون في عدد من الجامعات هي؛ جامعة الملك سعود وجامعة دار العلوم وجامعة الفيصل، والإشراف على بعض الرسائل العلمية.



الخبرة العملية والمهنية

- مدير الإدارة القانونية في إحدى الشركات المساهمة الكبيرة والمعروفة.
- إدارة مكتب محاماة (مكتب د. أسامة القحطاني للمحاماة والاستشارات القانونية).
- مستشار قانوني لعدد من الجهات الحكومية والشركات والأفراد.
- المشاركة في تنفيذ صفقات تجارية دولية كالاستحواذ على شركات أو الاندماج.
- المشاركة في عدد من القضايا الدولية (قضايا محاكم وتحكيم) بالإشراف والتوجيه المباشر.
- المشاركة في عدد من القضايا المشهورة في الإعلام، مثل قضية شركة المعجل.
- عضو اللجنة الإشرافية لدراسة تطوير المنظومة القضائية السعودية.



الخبرة العملية والمهنية

- إعداد دراسة تطوير القضاء السعودي في المنتدى الاقتصادي عام ٢٠١٥م.
- المشاركة في عدد من الندوات والدورات العلمية والمهنية في تخصص القانون والمحاماة والتحكيم.
- العمل نائبا لرئيس مجلس إدارة جمعية الثقافة والفنون وعضوا بالمجلس "سابقا".
- عضوا في مجلس إدارة هيئة المحامين السعوديين برئاسة معالى وزير العدل.
- كاتب رأي أسبوعي في صفحة الرأي بجريدة الوطن سابقا لقرابة سبع سنوات.
- كاتب عمود قانوني في صحيفة الاقتصادية سابقا، بالإضافة إلى الإشراف –من خلال مكتب المحاماة– على صفحة صوت القانون الأسبوعية في صحيفة الاقتصادية.





الاسنشاران القانونية



- بالنسبة للقسم الأول؛ فهو يأخذ جهدا ووقتا كبيرا من عمل المكتب، حيث إن المكتب مستشار لعدد من الشركات والشخصيات التجارية، ويندرج تحت هذا القسم عدد من الأعمال القانونية وشبه القانونية، فيدخل هنا القيام بصياغة العقود القانونية لصالح العملاء، وقد قام المكتب بصياغة وهيكلة العديد من العقود الكبيرة والمتوسطة، سواء مع جهات حكومية أو تجارية. كما يدخل هنا مراجعة صياغة القرارات الإدارية ذات البعد القانوني ومراجعة هيكلتها وتقديم الاستشارة القانونية حيالها، بالإضافة إلى تقديم الاستشارة القانونية لبعض مجالس الإدارات للشركات، وتقديم العون لهم فيما يتعلق بالقرارات والخطط ذات البعد القانوني، بالإضافة إلى الاستشارة فيما يتعلق بالقرارات والخطط ذات البعد القانوني، بالإضافة إلى الاستشارة فيما يتعلق بالمسؤوليات تجاه هيئة السوق المالية والمساهمين فيما يتعلق بالشركات المساهمة.
- بالحضور للاجتماعات الخاصة بالصفقات التجارية لأجل التفاوض وإعداد صياغة العقود والتفاهم حول الأفكار والحلول القانونية لها.
- القيام بتمثيل بعض العملاء الذين لديهم أعمال أو قضايا خارج المملكة مثل بريطانيا وفرنسا، والتواصل والتغاوض والتوجيه والإشراف على مكاتب محاماة محلية لمتابعة أعمال العميل هناك.

النرافع القضائي



أما بالنسبة للقسم الثاني وهو الترافع القضائي؛ فإن المكتب يقوم بالترافع عن عملائه في جميع الجهات القضائية وشبه القضائية، بما في ذلك القضاء العام بفروعه الجزائية والعامة والمحكمة التجارية والعمالية والأحوال الشخصية، وكذلك القضاء الإداري، بالإضافة إلى قضايا اللجان شبه القضائية مثل لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية واللجنة المصرفية واللجنة الجمركية ولجنة الفصل في المنازعات الثوراق المالية واللجنة المصرفية واللجنة الجمركية ولجنة الفصل في

الدراسات القانونية



أما بالنسبة للقسم الثالث وهو الدراسات القانونية؛ فقد قام المكتب بالمساهمة في دراسة تطوير المنظومة القضائية، والتي تم تقديما في منتدى الرياض الاقتصادي عام ٢٠١٥هـ، والذي كان برعاية خادم الحرمين الشريفين سلمه الله. وكذلك عدد من الدراسات الأخرى.

خدماننا

الأحوال الشخصية	قضايا التحكيم	القضايا الإدارية	قضايا المحاكم العامة	القضايا التجارية
قضايا التمويل	القضايا المصرفية	القضايا الجمركية	قضايا التأمين	صياغة العقود والاتفاقيات
التسوية والصلح	تأسيس وتصفية	قضايا الملكية		قضايا الأوراق

الفكرية

التسوية والصلح

الشركات

قضايا الأوراق

المالية

قضايا التركات

إنصل بنا



برید الکتروني info@osamalawfirm.com



هاتف 966 114560017



العنوان الرياض– حي التعاون